

والا فلا تبطل لاسر والثاني لا تبطل بذلك مطلقا لكونه لا يسمي في اللفظ كلاما ولا يسمي منه حرف محقق فكان شبيها بالصوت الخلف وخروج بالفتحة التسميم فلا تبطل به لثبوت عنه صلى الله عليه وسلم فيها **ويعد في بسير الكلام** عرفا كما يرجع اليه في ضبط الكلمة لاسا فبطلت به النجاة واللغويون ان سبق لسانه اليه لعدو بل هو اوي من الناسي لعدم قصده **اونسي الصلاة** لعذره ايضا بخلاف نسيان تحريمه فيها فانه كنسيان نجاسة نحو ثوبه ولو طين بطلان صلاة بسلامه ساهيا نثر تكبير بسيرا عمد الترتيل والاصل في ذلك خبر الصحابي عن ابي هريرة صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نظر او العصر فسلم من ركعتين شرابي خشية بالمسيء وانما عليهما فانه غضبان فقال له ذوالدين اقصرت الصلاة ام نسيت يا رسول الله فقال لا صحابه احق ما يقول ذوالدين قالوا نعم فصل ركعتين احرين شر محمد محمد بن وجه الدلالة انه تكلم معتقدا انه ليس في صلاة وهم تكلموا بمجوزين النسخ شرابي هووم فيها وان ذوالدين كان جاهلا بخبر الكلام او ان كلام ابي بكر وعمر كان علي حكم الغلبة لوجوب الاجابة عليهما **او جهل تحريمه** اي الكلام فيما ان **ترب محمد** **بالاسلام** وان كان بين المسلمين فيما يظن او نشا بادية بعيدة عن يعرف ذلك فيما يظن ايضا الخبر المأثور بوجده ان الضابط لذلك ان ساعد الشخص لجملة به وخفايه علي غالبهم لا يواخذ به ويؤيد تصريحهم بان الواجب عينا انما هو تعلم الظاهر لا غير وخروج جهل تحريمه مال عدله وجاهل لكونه سبطا لا تبطل به في العمل تحريم شوب المخردون لاجابه الحدفانه بعد اذ حتم بعد العلم بالتحريم الكون ولو سلم اسمه فسلم معه ثم سلم الاسم ثانيا فقال له المأموم قد سلمت قبل هذا فقال كنت فاسا لم تبطل صلاة واحد منهما ويسلم المأموم ويسلم للمسلم ولو سلم الكلام بعد انقطاع القدوة ولو سلم من شئتين طائفتان تمام صلاة فلما جاهل كما

سنة ١١٣٨
 سنة ١١٣٩
 سنة ١١٤٠
 سنة ١١٤١
 سنة ١١٤٢
 سنة ١١٤٣
 سنة ١١٤٤
 سنة ١١٤٥
 سنة ١١٤٦
 سنة ١١٤٧
 سنة ١١٤٨
 سنة ١١٤٩
 سنة ١١٥٠

ذكر

ذكره الرافعي في كتاب الصوم **لا في كثيرة** فلا يعدر فيه فيما في **الاجم** وبطل به لانه يعطى نظرها وهيبتها وان السبق والنسيان في الكثير زاد وانما لا يسوي بينهما في العذر لانه لو ابطل كثيرة لا بطل قليله كالعد ورجع في الفلحة والكثرة للعرف **ويعد في اليسير** عرفا من **التخج** وعنه ما سركسعال وعطاس وان ظهر به حرفان ولو س كل نحو نية **للغلبة** لعدم تقصيره وهي راجعة للمجم **وتعدر القرارة الواجبة** وطلها غير هان الاركان التولية الواجبة للضرورة وهذا راجع للتخج فان كثرت في التخج ونحو الغلبة وظهر به حرفان فاكثرت وكثرت عرفا بطلت صلاة كما قاله في الفتك والسعال والباق في معناها التعلل ذلك نظم الصلاة وهذا محمول على حاله لم يكثر ذلك في حقه سر ضار من ان ما كذلك بحيث لم يخل زمن من الوقت يسع الصلاة بلا محوسال مبطل لم تبطل كسلس الحد ولا اعادة عليه ولو شفي بعد ذلك ومحل عليه كلام الاستوي ولو ظهر من اساه حرفان يتخج لم يزل به مفارقتة حملا له على العذر لان الظاهر تحوزه عن المبطل نعم قال النسكي قد تدرك ذبنة حاله على عدم عذر فتح مفارقتة قال الزركشي ولو طي في الناجحة لغير المعنى وجبت مفارقتة كما لو ترك واجبا انتهى والوجه انه لا يفارقه حتى يرتفع بالبحث بعضهم عدم المزوم بعد ركوعه ايضا لجازسه كما لو قام الخامسة او سجد قبل ركوعه ولو نزلت نجاسة من دماغه الى ظاهر الفم وهو في الصلاة فابتلى بطلت فلو تشعبت في حلته ولو لم يكن اخرجهما الا بالتخج وظهور حرفين ومسي تركها نزلت الي باطنه وجب عليه ان يتخج ويخرج ما وان ظهر حرفان قاله في رسالة النور والوجه قبول ذلك للصام ايضا فلا كان او نرضا **الاخذ بالجم** فلا يعدر في التخج ولو يسر امن احله **في الاجم** اذ هو سنة فلا ضرورة لارتكاب التخج له وفي معنى الجم يسر السنن كقراءة سورة وقنوت وتكبير وانتال ولو من مبلغ محتاج لا سماع الماسمين خلافا للاسويين وسقائل الاله

تم التخج للقرارة الواجبة لا يبطل وان كثر